أثار قرار المجلس النيابي استياء الشارع العراقي بشأن موافقته على شراء أسلحة لأعضائه، بمبلغ يصل إلى خمسة مليارات دينار في وقت يعاني الوطن والمواطن من أزمات عدة وعلى الصعد كافة، مواطنون وصفوا القرار بالأمر الطبيعي الذي لا يثير الاستغراب، لاسيما وانه صادر من جهة تواظب على إصدار القرارات غير المألوفة، وهي تعمل بشعار "أغلق الباب وافعل ما شئت"، بينما علل نواب مبررات ذلك القرار إلى رفض وزارة الداخلية تزويدهم بالأسلحة الشخصية على الرغم من مطالباتهم المكررة بذلك، (المدى) وحرصا منها على إيصال الصورة الحقيقية ومن غير رتوش عن هذا الموضوع او غيره، فتحت قنوات اتصالها مع المسؤول المستفيد والمواطن المتذمر لتضع الإصبع على الجرح رغم إيماننا بكثرة الجروح التي وضعت عليها الأصابع ولكن لا من متألم سوى المواطن المبتلى.

مع إطلالة رمضان على أبوابهم

مواطنون: مكرمة البرلمان للصائمين مليارات الدنانير لأسلحتهم الشخصية

□ بغداد / امجد علي

الأمر لا يثير الاستغراب

المشكلة بدأت عندما كشفت تقارير إعلامية عن وثائق تُظهر مخاطبات جرت بين لجنة الأمن والدفاع البرلمانية ولجنة شؤون الأعضاء والتطوير البرلماني حول شراء أسلحة لأعضاء مجلس النواب من مناشئ عالمية بمبلغ أربعة ملايين وخمسمئة ألف دولار أي ما يعادل خمسة مليارات دينار، على أن يتم تسديد مبالغها من ميزانية مجلس النواب وتستقطع أثمانها من رواتب النواب.

قال الناشط في مجال حقوق الإنسان حيدر حسين إن الأمر لم يعد يثير الغرابة لدى أبناء الشعب العراقي لأنهم تعودوا على هكذا قرارات تصدر من مجلس النواب، وكأنهم انتخبوا ليحصلوا على امتيازات وليس لخدمة الشعب. وقال لو حسبنا القرارات المهمة التي صدرت وليست القرارات الهامشية مقارنة بالقرارات التي تخص امتيازات الأعضاء لوجدنا كفة الثانية هي التي الأرجح.. ويضيف إن القرارات بدأت بالراتب التقاعدي لأقل خدمة في العالم مرورا برواتبهم العالية، وقطع الأراضي، والسيارات المصفحة، والحمايات وغيرها من هذه القرارات التي تشعبت ونسينا تفاصيلها.

الراتب الأغرب والأسرع

يعد الراتب التقاعدي للبرلماني العراقي الأغرب والأسرع في عالم البرلمانات على مستوى العالم، حيث أن البرلماني في بقية دول العالم تعد خدمته في المجالس النيابة بمثابة عمل طوعي يتقاضى عليه مكافأة وليس مرتبا، وهذا ما اكد عليه حتى النظام الداخلي لمجلسنا النيابي، معتبرا ما يتقاضاه في الخدمة مكافأة وليس مرتبا، ولكن لجيوب نوابنا أحكام أسست لمرتب تقاعدي ثابت من مكافأة وليس مرتبا، ومقداره ٨٠٪ من الراتب الكلي، ولخدمة في المجلس تقدر بأربع سنوات، وهذا مالا يحدث في اية دولة بالعالم.

يقول موريس لوروا نائب رئيس الجمعية الوطنية الفرنسية في حوار أجرته معه المدى، ليس هناك أي مرتب تقاعدي لأي عضو في الجمعية الوطنية بعد انتهاء دورته النيابية فيها والبالغة خمس سنوات، مبينا انه فاز في ثلاث دورات في الجمعية أي أصبحت خدمته فيها ١٥ عاما، ولكنه وحسب القوانين والتشريعات الفرنسية لا يحصل على أي مرتب تقاعدي، وأكد لوروا أن التقاعد ممكن في حالة واحدة، وهي فوز عضو الجمعية بأربع دورات متتالية وحصوله على خدمة عشرين عاما، حينها سيحظى بذلك التقاعد، أما خلاف ذلك فلا وجود لأية امتيازات سواء تقاعد أم غيره، والنائب الذي لم يفز يعود إلى عمله السابق كطبيب أو مهندس او ممارس لاية مهنة اخرى، عملا بقوانين جميع برلمانات العالم كما يقول لورا.

محمد الخالدي

لوريس لوروا

امتيازاتهم والوزراء

ومنذ انعقاد جلسات البرلمان في الدورة الحالية والسابقة تثار حول نقاشاته المتعلقة بتوفير امتيازات ورواتب خاصة بأعضائه ردود فعل شعبية غاضبة، فيما يستغرب النواب من صبّ الجمهور جام غضبهم على المجلس بينما يقولون إن الوزراء يتمتعون بأضعاف الامتيازات التي حصل عليها البرلمانيون. وقال مقرر مجلس النواب محمد الخالدي إن الشركات الخاصة بتوريد الأسلحة لا يمكن ان تتعاقد مع أشخاص لذلك جرى التعاقد على شراء الأسلحة باسم المجلس لصالح الأعضاء. الخالدي وهو من تحمل الوثائق توقيعه أشار في اتصال مع "المدى" إلى أن "الأسلحة ضرورية لحماية النائب من الأخطار الإرهابية، لاسيما وان البلاد مازالت تشهد حوادث أمنية"، متابعا "الأسلحة سيتم شراؤها من ميزانية المجلس ولكن ستستقطع من راتب النائب الشهري".وأظهرت المخاطبات التي حصلت "المدى" على نسخ منها أن "رئيس لجنة الأمن والدفاع خاطب لجنة شؤون الأعضاء والتطوير البرلماني بالكتاب المرقم ل.د ٩/ ١١٧٣ والمؤرخ بتاريخ ٢٠٢١/٩/١٠ وجاء نص الكتاب بما يلي:

إشارة إلى كتابكم ل ط /٢٣ في ٢٠١٢/١/٣٠ أرفق لكم كتاب وزارة الدفاع /أمانة السر العام ذو العدد ق٤/١٢/٥٩١٤ في ٢٧ /٢٠١٢/٣ بخصوص الأسلحة التي تم اختيارها والمدرجة أسعارها بكتاب وزارة الدفاع أعلاه، فانه لا مانع لدينا من تحديد (٥) مسدسات و(١٠) بنادق على أن يتم شراؤها مبدئيا من ميزانية مجلس النواب وتستقطع أثمانها من رواتب النواب لاحقا كونها شخصية وليست ذمة".

عبد المهدي الخفاجي

في العراق الصورة معكوسة

فيما قال الموطن علي الناشي بتهكم إن مجلس النواب هو الأصل والشعب هو الممثل لهم. وأضاف يقولون إنهم ممثلو الشعب والممثل لا يمكن له أن يكون أفضل حالا من الأصل بل هو يعمل كوكيل له ويعمل على خدمته لقاء اجر يمنحه الأصيل للمثل ولكن يبدو أن الصورة في العراق معكوسة وهي أننا جميعا نخاف الوصول إلى النائب وإذا ما وصلنا علينا بسلسلة من الإجراءات وحين نصل علينا أن نقلب الأمر وان نتحدث بهمس وان نطلب الحقوق التي ترتبط بمصلحة الوطن وليست مصالح خاصة وألا يجوز التطاول أو الزعل لان النائب هو الأصل... وأفاد لذلك فان أي تعليق ليس له قيمة هذه الفكرة التي كونتها والتي لا اعتقد إني مخطئ فيها.

وكانت المدى قد كشفت يوم الثلاثاء الماضي عن تقارير تظهر مخاطبات جرت بين لجنة الأمن والدفاع البرلمانية ولجنة شؤون الأعضاء والتطوير البرلماني حول شراء أسلحة لأعضاء مجلس النواب من مناشئ عالمية بمبلغ خمسة مليارات دينار على أن تسديد مبالغها من ميزانية مجلس النواب وتستقطع أثمانها من رواتب النواب.

النائب هو من يرشح الحمايات

إلى ذلك أكد عضو لجنة التطوير البرلماني سالم دلي بان وزارة الداخلية ترفض منذ أكثر من سنتين تزويدنا بأسلحة لحماية النائب. دلي وهو مرشح سابق لشغل وزارة الدفاع عن القائمة العراقية أوضح لـ"المدى" ان "النائب هو من يرشح الحمايات الخاصة به، ولكن الحكومة ترفض منذ سنتين أن تعطينا أسلحة كافية لحماية النائب"، متابعا "جرى الاتفاق على إعطاء كل نائب عشر قطع من الأسلحة، بينما وزارة الداخلية جهزت كل عضو في البرلمان في وقت سابق بمسدسين فقط"، وهو ما يراه النائب غير كاف مقابل المخاطر التي يتعرض لها البرلماني خلال جولاته وتنقلاته بين المحافظات.

دلي يؤشر وجود خلل في العلاقة بين مجلس النواب والحكومة أدى إلى تأخير تجهيز الأسلحة.

وحول ما اذا كانت الأسلحة التي يطلبها البرلمان أمريكية او من مناشئ أخرى أوضح دلي بأن عبارة "مناشئ عالمية" الواردة في الوثيقة زائدة لان العراق لا يصنع الأسلحة".وتشير المخاطبات إلى مطالبة اللجنة بتزويدها بالأسماء والأعداد المطلوبة بالسرعة الممكنة ليتسنى لها انجاز الواجب، فيما يشير هامش لرئيس لجنة شؤون الأعضاء والتطوير البرلماني إلى رأي شؤون الأعضاء والتطوير البرلماني بتنظيم استمارة استبيان تعرض على النواب خلال ٧ أيام من التاريخ أعلاه.

مكتب المبيعات العسكرية

وأوضح كتاب وزارة الدفاع والصادر بتوقيع الفريق الركن خالد حمود جبار أمير السر للوزارة بتاريخ ٢٦ آذار ٢٠١٢ والمرسل إلى مجلس النواب/ لجنة الأمن والدفاع بعنوان "أسلحة أعضاء مجلس النواب" فأنه ينص على ما يلي:-

كتابكم العدد ل د /٢١١/٩ في ٢٠١٢/٢/٢ وإلحاقا بكتابنا العدد ٨٢٦٧/١٢/ في ٢٠١٢/٢/١٥ نود ان نبين ما يلي :-

سلاح البندقية الغدارة (m٤) عيار (٥،٥٦) ملم مع الملحقات فانه تم تجهيز السلاح آنفا إلى وزارة الدفاع عن طريق شرائها من مكتب المبيعات العسكرية الأجنبية (fms) كونها من إنتاج شركة كولت الأمريكية وبسعر (١١٨١،٤٦) دولار وبإمكانكم تقديم دعوة عطاء واحدة للشركة أعلاه لتجهيزكم حسب الطلب. وأضاف الكتاب أن "سلاح مسدس (cz٩٩) عيار (٩) ملم مع الملحقات فانه يتم شراؤه آنفا عن طريق إطلاق دعوة مباشرة إلى الشركات المنتجة من قبلكم الى الشركة التي سيتم شراء المسدسات من خلالها ومن ثم يتم إتباع الصيغة المعتمدة لإبرام العقد كما انه بالإمكان استحصال الموافقات الأصولية لشراء المسدسات عن طريق تقديم دعوة عطاء واحد للشركات المنتجة للسلاح أعلاه وبهذه الحالة تكون عملية التجهيز أسرع مما ورد بالمادة (١) مع العرض تم شراء مسدسات نوع (cz٩٩) من شركة يوغو امبورت الصربية عام ٢٠٠٧ بسعر (٣٧٥) دولار واصل الى ميناء ام قصر".

الاسلحة المطلوبة

المصالح الشخصية أهمّ!

امجد صالح موظف في وزارة النفط أكد للمدى ان المواطن العراقي كان ينتظر من سلطته التشريعية خبرا سارا فيما يخص البطاقة التموينية خاصة ونحن على أبواب الشهر الكريم، ولكن للأسف كانت مكرمة رمضان للمواطنين، مليارات الدنانير لأسلحة المسؤولين، ويرى صالح إن المجلس التشريعي ابتعد تماما عن واجبه الوطني وبدأ يعمل لمشروعه الشخصي متجاهلا اليمين الدستوري الذي اقسم فيه على خدمة المواطن وليس خدمة مصالحه الشخصية، كما يقول صالح.

النائب عن ائتلاف دولة القانون المنضوية في التحالف الوطني عبد المهدي الخفاجي قال إن هذا الموضوع قديم تم طرحه مع بداية الدورة الانتخابية في فصلها التشريعي الأول.. وأضاف نحن في التحالف الوطني طالبنا بأن يكون مجلس النواب مؤسسة تحمي أعضائها من اختراق القانون وهي ألا يتمكن عضو مجلس النواب من شراء الأسلحة لحمايته ولكن الأمر تم تسويفه وتم السكوت عنه.

وأبدى الخفاجي استغرابه من تسرب الموضوع إلى الصحافة والإعلام خلال هذه الأيام متسائلا عن أسباب إشاعته في الوقت الراهن.. مشيرا إلى أن أعضاء مجلس النواب رتبوا حالهم مع الحمايات ولم يعد احد بحاجة إلى أسلحة شخصية..ولفت ربما تكون هناك دوافع سياسية تقف وراء طرح الموضوع من جديد بعد موته مستدركا انه لم يطلع على الأمر داخل مجلس النواب ولذلك فان تصريحه هذا سيكون إذا كان الأمر حقيقيا في طرح موضوع شراء الأسلحة من جديد.

الأيتام أم الأسلحة؟

أم علي أرملة لديها ثلاثة أولاد وابنتين تقول: أما كان من الأجدر بمجلس النواب أن يصرف هذه المبالغ على الأيتام بدلا من شراء الأسلحة الشخصية التي يريدون حماية أنفسهم فيها؟ وتقول أيضا إن الأيتام هم الشريحة الأكثر تضررا في العراق وهم الأكثر بكاء كلما سمعوا بهكذا قرارات تصدر من مجلس النواب لان أحلامهم ستذهب سدى في أن يلتفت احد لهم.. وتشير على البرلمانيين أن ينظروا إلى الفقراء.

وأبدى سالم غالي استغرابه من الكلام..وأفاد بأن النائب من حقه أن تكون له حماية ولكن الاستغراب هو لماذا يتم تسريب الأمر إلى الإعلام لكي تكون هناك أسباب لزيادة عدم الثقة بين المواطن ومن يمثله تحت قبة البرلمان.وأفاد الوضع في العراق غير مستقر والنائب مستهدف وهو هدف متحرك ولكان على النظام الداخلي أن يوضح هذا الأمر قبل البدء بالاتصالات بين اللجان وغيرها كما نشرت ذلك المدى وبينت أن المخاطبات تستهدف الإساءة إلى جهتين الحكومة ومجلس النواب. وكان مجلس النواب قد قرر في وقت سابق إلغاء قرار تخصيص سيارات مصفحة لأعضائه، بعد ان اصبحت هذه القضية مثار جدل في الأوساط السياسية والشعبية.

وصوت المجلس خلال جلسته الـ٢٥ من الفصل التشريعي الثاني للسنة التشريعية الثانية على شراء ٣٥٠ سيارة مصفحة للنواب بقيمة ٦٠ مليار دينار عراقي.

وهؤلاء من يمنحهم الأمان!!